

تقليص امتياز «الكهرباء» ومحاولة لتلميع «الروابط»

العربية وموقف عمالها دون تنفيذه، قرر مجلس الوزراء الاسرائيلي، بتاريخ التاسع من آب (اغسطس) ١٩٨٧، تمديد فترة امتياز شركة كهرباء القدس، الذي ينتهي في ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، مدة عشر سنوات، مقابل عدم السماح للشركة العربية بتزويد المستوطنات اليهودية ومعسكرات الجيش الاسرائيلي في الضفة الغربية بالتيار الكهربائي. وقد صوت الى جانب القرار ١٥ وزيراً، غالبيتهم من الليكود، في حين اقترح أربعة وزراء الاستيلاء على الشركة نهائياً (الفجر، القدس، ١٠/٨/١٩٨٧). وبهذا، تكون شركة كهرباء محافظة القدس قد دخلت مرحلة من أعقد المراحل التي واجهتها وعانت خلالها من صعوبات كثيرة، أمكن التغلب عليها حتى الآن. فهي تفقد، في حال تنفيذ القرار، جزءاً هاماً من امتيازها، في حين يلحق ذلك أضراراً كبيرة بموظفي وعمال الشركة ومستقبلها بشكل عام.

يعود تأسيس شركة كهرباء القدس الى بدايات القرن الحالي، الى ما قبل انهيار العهد التركي (العثماني) بسنوات. ففي العام ١٩١٤، عقدت اتفاقية بين رئيس بلدية القدس ومتصرف سنجق القدس آنذاك، من جهة، وبين أحد الرعايا اليونانيين في فلسطين، ويدعى، يوربيدس مافروماتيس، من جهة أخرى، حصل بموجبها مافروماتيس على إمتياز توليد الكهرباء وتوزيعها في مدينة القدس والقرى المجاورة لها. وفي أعقاب الانهيار التركي، اثر الحرب العالمية الأولى، وسيطرة بريطانيا على فلسطين، حاول مهندس يهودي، روسي الأصل، يدعى بنحاس روتنبرغ، انتزاع الامتياز من اليوناني تحت مظلة الانتداب البريطاني، غير ان الحكومة اليونانية استطاعت استصدار قرار من محكمة العدل الدولية، في لاهاي، لمصلحة مواطنها مافروماتيس،

بين الموضوعات الكثيرة التي شغلت حيزاً هاماً في الاحداث، مؤخراً، في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي سوف تترك آثارها، بدرجات متفاوتة، في الأوضاع فيهما، ثلاثة موضوعات تتقاطع فيها الاهتمامات السياسية والعسكرية والاجتماعية. الأول يتعلق بالقرار الذي أصدره مجلس الوزراء الاسرائيلي، مؤخراً، حول تقليص امتياز شركة كهرباء محافظة القدس العربية مقابل تمديده عشر سنوات أخرى، الأمر الذي سوف يكون له أثر كبير في مستقبل واحدة من أهم المؤسسات الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة. أما الموضوع الثاني، فيتعلق بتطور العمل العسكري في قطاع غزة، كما أبرزته عمليتان جديدتان وقعتا، مؤخراً، في القطاع، عادت الأوساط الاسرائيلية، بعدهما، الى التحدث عن الدور المتصاعد للقوى الوطنية الفلسطينية في هذه المنطقة، وعلاقة التجمعات والتيارات الاسلامية بهذا الدور، والتلويح بالعودة الى سياسة وزير الصناعة والتجارة، اريئيل شارون، التي اتبعها في أوائل السبعينات لاجتثاث «مراكز الارهاب». ويتعلق الموضوع الثالث بمحاولات أردنية - اسرائيلية لتطوير نفوذ الاردن في المناطق المحتلة، وتجديد دور «روابط القرى»، التي جرى حديث عن عزم حركة «حريوت» على تحويلها الى رابطة أو حزب سياسي يلعب دوراً في أية مفاوضات مستقبلاً، وهو ما نعرض له.

«كهرباء» القدس

بعد أكثر من ١٦ شهراً على المفاوضات التي أجريت بين شركة كهرباء محافظة القدس العربية ووزارة الطاقة الاسرائيلية، على خلفية ديون الشركة المتراكمة والازمة المالية التي تعاني منها، والتي انتهت بقرار من المحكمة الاسرائيلية أصدر في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٦، وحال موقف الشركة